

التَّكْيِيرُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ وَالبَلَاغِيِّينَ

الدكتورة ابتسام حمدان*

شهادة زكرياً**

(تاريخ الإيداع 13 / 6 / 2016. قبل للنشر في 20 / 9 / 2016)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث مفهوم التَّكْيِيرِ عند النَّحْوِيِّينَ وَالبَلَاغِيِّينَ، موضّحاً محاولات النُّحاة في وضع حدٍ جامعٍ مانعٍ للنُّكْرَةِ، معتمدين على مجموعةٍ من العلامات والإشارات اللغويّة والدلاليّة. ومن تمّ تحديد درجات التَّكْيِيرِ؛ لاسيّما أنّ بعض النُّكْرَاتِ أنكرُ من بعضها الآخر.

إضافةً إلى تقسيم النُّكْرَةِ إلى قسمين، هما: النُّكْرَةُ المحضّة (غير المخصّصة)، والنُّكْرَةُ غير المحضّة (المخصّصة).

ليعرض بعد ذلك جهود البلاغيين في دراسة الاسم النُّكْرَةِ في التَّركيب الإسناديّ بغية الوقوف على الأغراض البلاغيّة والأبعاد الجماليّة له في طرفي الإسناد، منطلقين من مجموعة القواعد والتّوابت التي أقرّها النُّحاة من قبلهم.

الكلمات المفتاحيّة: التَّكْيِيرُ _ النَّعْرِيفُ _ التَّنْوِينُ _ العموم _ الدّلالة

* أستاذة _ قسم اللغة العربيّة _ كلية الآداب والعلوم الإنسانية _ جامعة تشرين _ اللاذقيّة _ سوريّة
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) _ قسم اللغة العربيّة _ كلية الآداب والعلوم الإنسانية _ جامعة تشرين _ اللاذقيّة _ سوريّة

Indefiniteness between the eloquent and grammarians

Dr. Ibtisam Hamdan*
Shahada Zakaria**

(Received 13 / 6 / 2016. Accepted 20 / 9 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research discusses the concept of indefiniteness in grammarians, showing the attempts of grammarians to put an absolute to the indefiniteness, limit depending on a group of linguistic and referential signs, and then to determine the degrees of indefiniteness, especially that some indefinite nouns are more indefinite than the others.

Key word: Definition _ Indefinition _ Nunnation _ Generality _ Indication .

*Professor , Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen university, Lattakia _ Syria .

**Postgraduate student, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen university, Lattakia _ Syria .

مقدمة:

حظي التَّنْكِيرُ باهتمامٍ كبيرٍ من قبل علماء العربية _ نحويين وبلاغيين _ فشرع النُّحاة إلى تناوله بوصفه أسلوباً مقترناً بأسلوب التَّعْرِيفِ، وتقصّوا ملامحهما في التَّركيبِ الإسنادي، فوضعوا القواعد، وبيَّنوا الضَّوابط التي يميِّزُ بها كلُّ أسلوبٍ من الآخر، ومن ثمَّ تناولوا أقسام كلِّ منهما، وتوقفوا عند وظائفها ودلالاتها في تراكيب العربية.

ولم تكن عنايةُ البلاغيين بهذا الأسلوب أقلَّ من عناية النُّحويين؛ بل شكَّلت مجموعة القواعد والضَّوابط التي أرساها النُّحاة أرضيةً صلبةً استندوا إليها في دراستهم التَّنْكِير في ركني التَّركيبِ الإسنادي (المسند والمسند إليه)، بوصفه ميدان دراستهم له.

ولا بدَّ لنا قبل البدء بتناول هذا الأسلوب تناولاً مفصلاً عند النُّحويين والبلاغيين من الإجابة على السؤال الآتي: هل الأصلُ في الأسماء التَّعْرِيفُ أو التَّنْكِيرُ؟

يرى سيبويه أنَّ النكرة هي الأصلُ، والمعرفةُ بعدها، وطائفةٌ عليها، فالتَّنْكِيرُ أصلٌ في الأسماء، والتَّعْرِيفُ فرعٌ عنه، يقول: [اعلَمْ أَنَّ النَّكَرَةَ أَحْفُ عَلَيْهِم مِّنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَهِيَ أَشَدُّ تَمَكُّناً؛ لِأَنَّ النَّكَرَةَ أَوْلَى، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا تُعْرَفُ بِهِ، فَمَنْ ثُمَّ أَكْثَرَ الْكَلَامِ يَنْصَرِفُ فِي النَّكَرَةِ] . (1) وعند المبرِّد [أصلُ الأسماء النَّكَرَةُ؛ وذلك لِأَنَّ الْاسْمَ الْمُنْكَرَ هُوَ الْوَاقِعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِّنْ أُمَّتِهِ، لَا يَخْصُ وَاحِداً مِّنَ الْجِنْسِ دُونَ سَائِرِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: رَجُلٍ، وَفَرَسٍ، ...] . (2)

أهمية البحث وأهدافه:

تكمُن أهمية البحث في تسليط الضوء على أسلوب التَّنْكِيرِ، وإبراز جهود النُّحويين والبلاغيين في التَّأصيل له، والسَّعي لتلمُّس أغراضه الدَّلالية وأبعاده الجماليَّة في النصِّ الأدبيِّ.

فقد حاول البحث تقديم دراسةٍ لأسلوب التَّنْكِيرِ تعين القارئ على فهم حدوده وخصائصه التي تميِّزه من التَّعْرِيفِ، والتَّعْرِيفِ إلى دوره في السِّياق اللغويِّ، ولاسيما أنَّه يتفاعل مع الأساليب النُّحوية والبلاغيَّة لتأدية المعنى .

منهجية البحث:

إنَّ تنوُّع القضايا المرتبطة بأسلوب التَّنْكِيرِ، وتناولها في هذا البحث لمقاربتها مقارنةً علميَّةً وأكاديميَّةً استدعى اعتمادنا على المنهج اللغويِّ التَّحليليِّ، والمنهج الوصفيِّ التَّاريخيِّ؛ ولاسيما أنَّ البحث يجمع بين الدِّراسة النَّظريَّة التَّأصيليَّة لهذا الأسلوب ، والدِّراسة التَّحليليَّة لبعض الشُّواهد القرآنيَّة والشَّعريَّة بغية الوقوف على أغراضه البلاغيَّة وأبعاده الجماليَّة .

1_ سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل _ بيروت ، الطبعة الأولى

، ج 1، ص 22

2_ المبرِّد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، الطبعة الثالثة ، 1994م ، ج 4 ،

ص 276

النَّكْرَةُ لُغَةً:

ترجع هذه الكلمة إلى الجذرِ الثلاثيِّ (نَكَرَ)، يُقال: رَجُلٌ نَكَرٌ وَنَكَرٌ وَمُنْكَرٌ: دَاهٍ فَطِنٌ. وَالتَّنْكَرُ وَالتَّنْكَرَاءُ: الدَّهَاءُ وَالفِطْنَةُ. وَالتَّنْكَرَةُ: إنْكَارُكَ الشَّيْءِ، وَهُوَ نَقِيضُ المَعْرِفَةِ. وَالتَّنْكَرَةُ: خِلَافُ المَعْرِفَةِ. وَنَكَرَ الأَمْرَ نَكِيراً وَأَنْكَرَهُ إنْكَاراً وَنُكْرًا: جَهْلُهُ. وَالإِنْكَارُ: الجُودُ. وَالتَّنْكَرُ وَالتَّنْكَرُ: الأَمْرُ الشَّدِيدُ. وَالمُنْكَرُ مِنَ الأَمْرِ: خِلَافُ المَعْرُوفِ، وَالجَمْعُ مَنَّاكِبِر. وَالتَّنْكَرُ: التَّنْغِيرُ. وَنَكَرَهُ فَتَنَكَرَ، أَيْ غَيَّرَهُ فَتَغَيَّرَ. (1)

وَالتَّنْكَرَةُ اسْمٌ مُصَدِّرٌ لِقَوْلِكَ: " نَكَرْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَعَلْتَهُ نَكْرَةً بِوَجْهِهِ مِنَ الوُجُوهِ المَفِيدَةِ لَهُ، وَلا يَصِحُّ إِطْلَاقُ التَّنْكَرِ _ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ _ عَلَى التَّنْكَرَاتِ الأَوَائِلِ، بَلْ عَلَى مَا كَانَ مَعْرِفَةً ثُمَّ عَرَضَ لَهُ شَيْعًا، نَحْوُ: " مَزَّرْتُ بِأَحْمَدَ وَأَحْمَدٌ آخِرٌ "، فَالتَّنْكَرَةُ هِيَ الأَصْلُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ تَتْكِيرُهَا ؟ (2) وَهِيَ مُصَدِّرٌ لـ " نَكَرْتُ الشَّيْءَ نَكْرَةً وَنُكْرًا " (3) وَبِهَذَا، فَالشَّيْءُ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ثُمَّ نُكِّرَ، فَالتَّنْكَرَةُ اسْمٌ مُصَدِّرٌ لـ (نَكَرْتُهُ)، وَأَمَّا إِذَا جُهِلَ الشَّيْءُ فَهُوَ مُصَدِّرٌ لـ (نَكَرْتُهُ). مِمَّا تَقَدَّمَ، نَلْحَظُ أَنَّ مَعَانِي الكَلِمَاتِ المَشْتَقَّةِ مِنَ الجِذْرِ اللُّغَوِيِّ (نَكَرَ) تَدُورُ حَوْلَ الدَّهَاءِ وَالفِطْنَةِ، وَالجِهْلِ وَعَدَمِ المَعْرِفَةِ.

النَّكْرَةُ اصْطِلَاحًا:

[النَّكْرَةُ مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ لا بَعِيْنِهِ]، (4) وَبُعْرَفَ الخَلِيلُ بنُ أَحْمَدَ الفَرَاهِيدِيُّ النَّكْرَةَ بِقَوْلِهِ: [نَقِيضُ المَعْرِفَةِ]، (5) أَمَّا سَبِيوِيهِ (ت: 180هـ) فَلَمْ يَضَعْ حَدًّا لَهَا، وَلَكِنْ نَجَّدُ مَا يُشِيرُ إِلَى مَعْنَاهَا فِي قَوْلِهِ: [وَأَمَّا الأَلْفُ وَاللامُ، فَنَحْوُ: الرَّجُلُ وَالفَرَسُ وَالبَعِيرُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَارَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ بِالأَلْفِ وَاللامِ الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا زَعَمْتَ أَنَّكَ إِنَّمَا مَرَرْتَ بِوَاحِدٍ مِمَّنْ يَقَعُ عَلَيْهِ هَذَا الاسْمُ، لا تَرِيدُ رَجُلًا بَعِيْنَهُ يَعْرِفُهُ المُخَاطَبُ]، (6) وَبِهَذَا، فَالتَّنْكَرَةُ عِنْدَ سَبِيوِيهِ مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ غَيْرِ مُحَدَّدٍ فِي جِنْسِهِ عِنْدَ المُخَاطَبِ. وَيَضَعُ ابْنُ قَتَيْبَةَ (ت: 276هـ) حَدًّا لَهَا يَرْجِعُ إِلَى الشَّكْلِ دُونَ المَعْنَى، يَقُولُ: [مَا لَيْسَ فِيهِ (الأَلْفُ وَاللامُ)، أَوْ مِمَّا يُحَسِّنُ فِيهِ وَقَوْعُ (رَبِّ) عَلَيْهِ، نَحْوُ: (حِمَارٍ، وَحَائِطٍ، وَفَرَسٍ، وَرَجُلٍ)، لِأَنَّكَ تَقُولُ: (رَبِّ حِمَارٍ، وَرَبِّ فَرَسٍ، وَرَبِّ حَائِطٍ، وَرَبِّ رَجُلٍ قَدْ رَأَيْتَ)] (7). وَإِذَا مَا انْتَقَلْنَا إِلَى المَبْرَدِ (ت: 285هـ) نَجَدُهُ أَكْثَرَ دَقَّةً فِي

1_ ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف بالقاهرة ، مادة (نكر) ، المجلد 6 ، ص 4539

2_ ابن الحسن ، تقي الدين إبراهيم ، الصفوة الصافية في شرح الدرر الألفية ، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري ، نشر: جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، 1420هـ ، ص 564

3_ العكبري ، أبو البقاء ، المتبع في شرح اللمع ، تحقيق: د. عبد الحميد الزوي ، جامعة قاريونس _ بنغازي ، الطبعة الأولى ، 1994م ، ج 2 ، ص 446

4_ د. مطلوب ، أحمد ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1406هـ _ 1986م ، ج 2 ، ص 282

5_ الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق: د. مهدي المخزومي _ د. إبراهيم السامرائي ، مادة (نكر) ،

ج 5 ، ص 355

6_ سبويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 5

7_ ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، تلقين المتعلم من النحو ، رسالة ماجستير ، تحقيق ودراسة: محمد سلامة الله

محمد هداية الله ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1982م ص 209

وضع حدًّا لها، فهي: [الاسمُ الواقعُ على كل شيءٍ من أمته، ولا يخصُّ واحداً من الجنس دون سائره]. (1) أي أنَّ كلَّ ما كان شائعاً في جنسه، ولا يُراد به معيّن، فهو نكرةٌ. وحول هذا المعنى دارت معظمُ حدود اللاحقين.

والنكرة عند ابن السّراج (ت: 316هـ) [كلُّ اسمٍ عمّ اثنين فما زاد]، (2) وعند ابن جنّي (ت: 392هـ): [ما لم تخصَّ الواحد من جنسه]، (3) ولا يبتعد الشّريف الكوفي (ت: 539هـ) عن ابن قتيبة، فالنكرة عنده: [كلُّ ما لم يخصَّ الواحد من جنسه، نحو، (ثوبٍ، ودرهمٍ، ودينارٍ، وفرسٍ، ورجلٍ) ، وهو كثيرٌ، وإن شئتُ قلت: كلُّ اسمٍ عمّ اثنين فما زاد، وإن شئتُ قلت: كلُّ ما حسُن أن يدخل عليه رُبٌّ، نحو: (ربَّ رجلٍ، وربَّ غلامٍ، وربَّ مالٍ)]، (4) وكذلك هي عند الأنباري (ت: 577هـ)، يقول: [فإن قيل: ما حدُّ النكرة والمعرفة؟ قيل: حدُّ النكرة ما لم يخصَّ الواحد من جنسه، نحو: (رجلٍ، وفرسٍ، ودارٍ) ... فإن قيل: فبأي شيءٍ تُعتبر النكرة من المعرفة؟ قيل: بشيئين: أحدهما: دخول الألف واللام، نحو: (الفرسُ والغلامُ)، ودخولُ (رُبِّ) عليها، نحو: رُبُّ فرسٍ وغلامٍ (وما أشبه ذلك] (5).

وقيل: [هي كلُّ اسمٍ صلح أن يكون لكلِّ واحدٍ من جنسه عن طريق البذل] (6) وحدُّها عند ابن هشام (ت: 761هـ): [ما شاع في جنسٍ موجودٍ أو مقدَّرٍ؛ فالأوّل كرجلٍ ... والثاني كشمس]، (7) فالموجود ما كان له أفراً متعدّدة في الواقع، نحو: (رجلٍ، وفرسٍ، وبعيرٍ)، والمقدَّر، نحو: (الشَّمسُ والقمرُ)؛ لأنَّ الشُّيوعَ فيهما مقدَّر بالوضع، أي: وضعُ أسماء الأجناس. ويُقارب هذا الحدُّ ابنُ أبي الزبيع (ت: 688هـ)، فالنكرة [كلُّ اسمٍ يقتضي الاشتراك بوضعه، نحو: (رجلٍ)، فإنّه لم يُوضع ليقع على واحدٍ بعينه، وإنما وُضع أن يقع على كلِّ واحدٍ ممّن هو على هذه الحقيقة] (8).

أمّا ابنُ مالك (ت: 672هـ) فاكتفى بتعداد المعارف، ثمَّ جعل النكرة ما سواها. (9) ويضيف الاسترلابادي (ت: 688هـ) عنصر الإشارة إلى خارج، فيقول في حدّها: [ما لم يُشَرَّ به إلى خارجٍ مختصٍّ إشارةً

- 1_ المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، ج 4 ، ص 276
- 2_ ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ، الأصول في النحو ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة _ بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1996م ، ج 1 ، ص 148
- 3_ ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، اللمع في العربيّة ، تحقيق: سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي ، عمان ، 1988 ، ص 74
- 4_ الكوفي ، الشريف عمر بن إبراهيم ، البيان في شرح اللمع لابن جنّي ، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية ، دار عمار للنشر _ عمان ، الطبعة الأولى ، 2002م ، ص 319
- 5_ الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، أسرار العربيّة ، تحقيق: محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ص 341
- 6_ ابن الأثير ، المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ، البديع في علم العربيّة ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى _ مكة المكرمة ، 1420هـ ، ج 1 ، ص 1
- 7_ ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري ، شرح فطر الندى وبلّ الصدى ، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة _ بيروت ، الطبعة الأولى ، 1994م ، ص 166
- 8_ ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي ، دار العرب الإسلامي ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1986م ، السفر الأول ، ص 300_301
- 9_ ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي ، شرح التسهيل ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد _ د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1990م ، ج 1 ، ص 116

وضعيةً [1]. ولا يبتعدُ صاحبُ الطَّرَازِ (ت: 749هـ) في حدِّه للنَّكْرَةِ عن الحدودِ السَّابِقَةِ، فهي [ما دلَّت على شيءٍ لا بعينه] (2).

ويُعرِّفها الإيجيُّ (ت: 756هـ) بقوله: [وأما النَّكْرَةُ: فيُقصدُ بها التَّفَاثُ النَّفسِ إلى المَعْيَنِ من حيث هو، من غير أن يكون في اللفظ ملاحظةٌ تعيينٍ ... وبه يُعرَّفُ الفرقُ بين أسد والأسد] (3).

هكذا أجهدَ علماءُ العربيَّةِ أنفسهم في وضع حدود " النكرة " دون الوصولِ إلى حدٍّ مانعٍ جامعٍ لها، وهذا ما أكَّده ابن مالك (ت: 672هـ) في قوله: [من تعرَّضَ لحدِّ المعرفة عجز عن الوصولِ إليه دون استدراكٍ عليه] (4). إذ اكتفى بتعداد المعارف، ثمَّ جعل النكرة ما سواها (5).

مما تقدَّم يمكننا القول: إنَّ اضطراب النَّحْوِيِّينَ في تحديد مفهوم " النَّكْرَةِ والمعرفة " يعود إلى التَّدَاخُلِ بين الشَّكْلِ والمعنى لكلِّ منهما، إذ اصطدمت بعض ضوابطهم بالواقع اللغوي لبعض الأسماء كدخول (أَل) التَّعْرِيفِ على بعض المعارف، نحو: (الفضل، والعباس)، وعدم دخول (رَبِّ ، أَل) على بعض النَّكْرَاتِ، كـ (أَيْنَ، وكيف، ومتى، وعَرِيب)، وهو ما أعجزهم عن وضع حدٍّ سالمٍ لكلِّ منهما كما صرَّح السُّبُوْطِيُّ (6).

ولهذا فإنَّنا نرى في العودة إلى المعنى سبيلاً لتحديد هذين المفهومين؛ لأنَّه الأصلُ في تحديدهما، والتَّفْرِيقِ بينهما، مع الحفاظ على دور الشَّكْلِ بقرائنه اللفظية في تحديد دلالتهما.

ـ التَّكْبِيرُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ:

أجهد النَّحْوِيُّونَ أنفسهم في سبيل وضع حدٍّ دقيقٍ للنَّكْرَةِ، إلَّا أنَّهم عجزوا عن ذلك، كما صرَّح السُّبُوْطِيُّ (ت: 911هـ)، في تعرُّضه لحدِّي النَّكْرَةِ والمعرفة، قائلاً: [وقد أكثر النَّاسُ في حدودهما، وليس منها حدٌّ سالمٌ] (6). وقد اعتمدوا في وضع هذه الحدود مجموعةً من العلامات، منها ما يرجع إلى الشَّكْلِ، ومنها ما يرجع إلى المعنى والدَّلَالَةِ. وأهمُّ هذه العلامات:

1_ قَبُولُ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ (الألف واللام)، نحو: (الرَّجُلُ، والفَرَسُ، والبَعِيرُ) (7) وقد اعترض بأنَّ بعض النَّكْرَاتِ لا تقبل هذه الأداة، نحو: (مَنْ وما) الاستفهاميتين، (وأَيْنَ، ومتى، وكيف، وعَرِيب، وديَّار)، إضافةً إلى أنَّ من المعارف ما تدخل عليه هذه الأداة، كـ (فضل، وعباس) (8).

-
- 1_ الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية لابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس _ بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م، ج 3، ص 279
- 2_ العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، صحَّحه ونقَّحه وهُدَّبه: سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف بمصر، 1914، ج 2، ص 11
- 3_ الإيجي، عضد الدين، الفوائد الغيائية في علوم البلاغة، دراسة وتحقيق وتعليق: د. عاشق حسين، دار الكتاب المصري _ القاهرة، دار الكتاب اللبناني _ بيروت، الطبعة الأولى، 1991م، ص 50
- 4_ ابن مالك، شرح الشَّهِيلِ، ج 1، ص 115
- 5_ المصدر السابق، ج 1، ص 116
- 6_ السُّبُوْطِيُّ، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة _ بيروت، 1992، ج 1، ص 188
- 7_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 5
- 8_ ينظر: ابن مالك، شرح الشَّهِيلِ، ج 1، ص 117

2_ دخول (رَبِّ) ، (1) كقول امرئ القيس: (2)

ويا رَبِّ يومٍ لهوْتُ وليْلَةٍ بأنْسَةٍ كأنَّها خَطٌّ تَمَثَّلِ

وقد اعترض بأنها لا تدخل على بعض النكرات، ك (أين، وكيف، ومتى، وعريب) . (3) إلا أن إصرار النحاة على أن الاسم بعد (رَبِّ) نكرة دفعهم إلى تأويل الاسم المعرفة بعد (رَبِّ) بالنكرة، ومن الشواهد الشعرية على ذلك التأويل قولُ أبي مِحْجَن النَّقْفِي: (4)

يا رَبِّ مِثْلِكَ في النَّساءِ غريرةٌ بيضاء قد مَتَعْنُها بطلاق

وقول جرير: (5)

يا رَبِّ غابطنا لو كان يَطْلُبُكُمْ لاقى مُباعدةً منكم وجرمانا

يُعلِّق سيبويه على هذين البيتين فيقول: [(رَبِّ) لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك يدلُّك على أن (غابطنا) و (مِثْلِكَ) نكرة] . (6)

3_ التَّنوينُ، (7) وقد وضعته العرب علامةً تلحق الاسم لتكبيره، كما وضعت (آل) في أوله علامةً

لتعريفه. (8) وعلى الرِّغم من أن التَّنوين لا يدخل المعارف إلا أنه دخل الأعلام لأسباب:

أولها: [أنها ضارعت بألفاظها النكرات، إذ كان تعرفها معنوياً لا لفظياً، لأنه لا لام تعريف فيها، ولا إضافة] . (9) فهي معرفة بالوضع.

ثانيها: دخول معنى التَّنكير عليها، وذلك في حال إضافتها، نحو: (جاعني زيدك، وجاعني عمرو بني فلان، وما أشبه ذلك) . (10) أو في حال تثنيته وجمعه، نحو: (زيدان و عمران) في التثنية و (طلحات) في الجمع، وإذا أريد تعريفها أدخلت (آل) التَّعريف عليها، نحو (الزيدان، العمران) . (11)

ثالثها: لمحُ الأصل فيها؛ لأنها كثيراً ما تكون منقولةً عن صفاتٍ، ك (حسنٌ وعبَّاسٌ) . (12)

إلا أن إبراهيم مصطفى يرى أن الأصل في الأعلام ألا تُنَوَّن، وإنما يجوز تنوينها إذا كان فيها معنى من التَّنكير، وأريد الإشارة إليه. ويكون معنى التَّنكير في الأعلام بحالين: الأولي: إذا قصد المتكلم ب (العَلَم) واحداً

1_ ينظر: المبرِّد، المقتضب، ج 4، ص 289

2_ ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: الأستاذ: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 5،

1425هـ- 2004م، ص 123

3_ ينظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج 1، ص 117 وينظر: (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 188)

4_ البيت لأبي محجن النقفى ولم يرد في ديوانه، وقد استشهد به سيبويه في (الكتاب، ج 1، ص 427)، وابن يعيش في (شرح للمفصل، ج 2، ص 126)

5_ ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 492

6_ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 427 _ وينظر: (ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 51)

7_ ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج 3، ص 240

8_ ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، الطبعة الثانية، 1992م، ص 165

9_ ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 240

10_ ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الثاني، ص 884

11_ ينظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج 1، ص 181

12_ ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 180

يعلمه المُخاطَب، فهو معرفةٌ، وإنْ قصد به واحداً من جماعةٍ لا يعرفه المُخاطَب فهو نكرةٌ، كقولك: (مررت بعثمان وعثمانٍ آخر)، ف (عثمانُ) الأوَّلُ هو اسمٌ معروفٌ ومعهودٌ بينك وبين المُخاطَب، وهو معرفةٌ؛ لأنَّك لم تتوَّن، و (عثمانُ) الثاني هو شخصٌ غيرٌ معيَّنٍ مسمًى بهذا الاسم، وهو نكرةٌ؛ لأنَّك نَوَّنْتَه. **الثَّانِيَّةُ**: لمحُ الوصف في الأعلام المنقولة عن صفاتٍ، فإذا أُستعملت هذه الأعلام للدلالة على هذه الصِّفة أمكننا تنكيُّرها مرَّةً بالتَّوْنين، وتعريفها أخرى بـ (أَل)، فنقول: (فضل، والفضل).(1)

4_ قبولُ التَّنْيئةِ والجمع من غير إدخال الألف واللام عليها إلا نحو: (أبانين، وعمامتين، وعرفات، وأذرعات) فما لا يصحُّ تنكيُّره لا تصحُّ تنْيئته أو جمعه. فمثالُ المثني: (زيدان، وعمران) فهما نكرتان لتنْيئتهما، إذ أزال تعريف العلمية منهما اشتراكهما في التَّسْمِيَةِ بـ (زيد، وعمرو)، وما يؤكد تنكيُّرهما قولك في وصفهما: (جاءني زيدان كريمان، ورأيت زبدين كريمين، ومررت بزبدين كريمين). وإذا أردت التعريف كان بالألف واللام، نحو: جاءني الزيدان الكريمان، ورأيت الزبدين الكريمين، ومررت بالزبدين الكريمين). أمَّا مثالُ الجمع فقولُ قيس بن الرقيات: (2)

نَصَرَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسُجُوسَاتِنَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

فَطَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ: هو طلحة بن عبد الله بن خلف بن أسيد بن عامر بن بياضة بن سبيع بن جعثمة من بني عبد الدار، وقيل: إنَّما قيل له ذلك؛ لأنَّه كان في أجداده جماعة يُسمَّون بطلحة، فأضيف إليهم؛ لأنَّه كان أكرمهم. والطلحات المعروفون بالكرم هم: طلحة بن عمر بن عبيد الله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمي، وهو طلحة الجود، وطلحة بن عبد الله بن عوف بن أبي عبد الرحمن بن عوف الزبيري، وهو طلحة الندى ... إلخ . (3)

5_ قبولُ الإضافة ، فما لا يصحُّ تنكيُّره لا تصحُّ إضافته. فالأسماءُ المعارفُ (المبهمة، والموصولة، والمضمرات) لا تُضاف؛ لأنَّها لا تتنكَّر، وأمَّا الأسماءُ الأعلامُ فتُضاف؛ لأنَّها تتنكَّر، فنقول: (جاءني زيدك، وجاءني عمرو بني فلان)، وما أشبه ذلك.(4)

6_ صلاحيةُ النَّصبِ على الحال ، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً. (5) **وصلاحيةُ النَّصبِ على التَّمْيِيزِ** ، وشرطُه أن يكون جنساً مفدراً بـ (من)، نحو: عندي عشرون درهماً، أي: عشرون من الدراهم.(6)

7_ دخولُ (لا) النَّافيةِ للجنس، حيث يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: لا إله إلا الله.(7)

1_ ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص 177_179

2_ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. عزيزة فوال بابني، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى،

1416هـ-1995م، ص 87

3_ ينظر: ابن يعيش، موفق الدين بن علي النحوي، شرح المفصل، عنيت بطبعه ونشره: إدارة المطبعة المنيرية - مصر،

ج1، ص 46_47

4_ ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجة، السفر الثاني، ص 884 وينظر: (ابن يعيش، شرح المفصل،

ج1، ص 46)

5_ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 55

6_ ينظر: الاسترآبادي، رضي الدين، شرح الكافية، ج 2، ص 72

7_ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 107

8_ دخول (لا) العاملة عمل ليس ؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، فيُنكّر اسمها وخبرها، نحو: لا رجلُ أفضل منك. (1)

9_ دخول (من) الزائدة الاستغراقية، إذ لا تدخل (من) إلا على النكرة المختصة بالنفي، نحو: (ما قام من أحد) أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، نحو: (لا يقيم من أحدٍ ، هل من رجلٍ في الدار).(2)

10_ دخول (كم) الاستفهامية ، نحو: (كم درهماً في كيسك ؟) ف (كم) هنا بمنزلة عددٍ منونٍ، نحو: (أحد عشر، وعشرين، وثلاثين)، وهي بمنزلة سؤال عن عدد، فإن فسرت جئت بواحدٍ منكورٍ، فتتصبه على التمييز، فقولك: (كم درهماً في كيسك ؟) كقولك: (أعشرون درهماً في كيسك ؟) فتعمل (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، إذ تعمل (كم) في كل شيء حسنٍ للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبّح للعشرين أن تعمل في شيء قبّح ذلك في (كم)؛ لأن العشرين عددٌ منونٌ، وكذلك (كم) عددٌ منونٌ أيضاً. (3) و (كم) الخبرية، نحو: (كم درهمٍ قد ملكت). وقد ذهب أبو علي الفارسي، وابن درستويه، والرماني، وغيرهم إلى تفسير قول سيبويه: (إن معنى كم كمعنى رُب) (4) على أنه أراد أنّ (كم) تشارك (رُب) في أنها تقع صدراً في الكلام، وأنهما لا تدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المنكّر الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحدٍ، والاسم بعد (كم) يدل على كثيرٍ، والاسم الواقع بعد (رب) يدل على قليل. (5)

درجات التّكثير في النّكرات:

تتميّز النّكرة _ عامّة _ بدلالاتها على العموم والشّيوخ، إلا أنّ بعضها أنكر من بعضٍ لكثرة عُمومها وشّيوخها. [فأعمُ الأسماء وأبهما (شيء)، وهو يقع على الموجود والمعدوم، قال الله سبحانه: ((إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ)) (6) فسمّاها شيئاً وإن كانت معدومةً، فموجودٌ إذن أخصُّ من شيءٍ؛ لأنك تقول: كلُّ موجودٍ شيءٌ وليس كلُّ شيءٍ موجوداً. ومُحدثٌ أخصُّ من موجودٍ؛ لأنك تقول: كلُّ مُحدثٍ موجودٌ، وليس كلُّ موجودٍ مُحدثاً، وجسمٌ أخصُّ من مُحدثٍ؛ لأنك تقول: كلُّ جسمٍ مُحدثٌ، وليس كلُّ مُحدثٍ جسماً، فعلى هذا مراتبُ النّكرة في إيغالها في الإبهام، ومقاربتها الاختصاص] (7). [فما يُعلم به أنّ الشّيء أخصُّ من غيره هو أن يكون داخلاً تحت غيره، ولا يدخل غيره تحتَه] (8). فأنكر النّكرات هي ما لا تدخل تحت غيرها، ويدخل تحتها.

1_ ينظر : السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 1 ، ص 118

2_ ينظر : المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، أ. محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1992م ، ص 447_448 وينظر: (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، ج 2 ، ص 287)

3_ ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 4 ، ص 126

4_ ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 156

5_ ينظر : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 157 وينظر: (المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 447_448)

1

6_ سورة الحج ، الآية

74

7_ ابن جنّي ، اللمع في العربية ، ص

8_ ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار ، إشراف : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998م ، ج 2 ، ص 236

وتقسمُ التَّكْرَهُ إلى قسمين:

_ التَّكْرَهُ المَحْضَةُ: (غيرُ المَحْصَصَةِ) نحو: رجلٌ وفرسٌ وثوبٌ، وميزنُها: لا يصحُّ الابتداءُ بها؛ لأنَّ الأصلَ في المبتدأ أن يكون معرفةً. (1) لا يأتي منها الحال؛ لأنَّ الأصلَ في صاحبِ الحال أن يكون معرفةً. (2)
تكون الجملُ وأشباؤها بعدها صفاتٍ، رأيتُ طائرًا يصيحُ، أو فوقَ غصنٍ، أو على غصنٍ. (3)
_ التَّكْرَهُ غيرُ المَحْضَةِ: (المَحْصَصَةُ) وهي نكرةٌ تقاربُ المعرفةَ، ولكنها لا تتعرَّفُ، وميزنُها: صحَّةُ الابتداءِ بها، شرطُ أن توصفَ، أو تعتمدَ على استفهامٍ أو نفيٍّ، أو إذا كان الخبرُ شبهَ جملةٍ وتقدَّمَ عليها. (4) يأتي منها الحالُ، شرطُ أن تقدَّمَ صاحبها، أو تخصَّصَ بوصفٍ أو إضافةٍ، أو تُسبقَ بنفيٍّ أو شبهه (الاستفهام والنَّهي). (5) يجوزُ أن تكون الجملُ وأشباؤها بعدها صفاتٍ وأحوالاً، وذلك إذا وُصِفَت. (6)
وتُخصَّصُ هذه التَّكْرَهُ بشيئين:

_ الوصفُ: نحو قوله تعالى: ((وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)) (7) فلفظةُ (عبدٍ) في هذه الآية خُصِّصَت بالوصفِ، فلم تعد تشملُ جميعَ العبادِ، وإنما العبادُ الموصوفون بالإيمان. (8)
_ الإضافةُ: وتكون الإضافةُ إلى نكرةٍ مثلها، نحو: هذا ثوبٌ خزٌّ. (9)

ومن الأسماء ما يُوعَلُ في الإبهام فلا يتعرَّفُ مع إضافته إلى المعرفةِ، كـ [غيرِكُ، وشبهكُ، ومثلكُ، وخذنكُ، وتريكُ، وهذكُ، وكفؤكُ، وحسبكُ، وشرعكُ، وقدكُ]. (10) وذهب ابنُ السَّراجِ إلى أنَّ هذه الأسماء لا تكون نكرةً أبدًا، بل تكون حسب المعنى، فإن كان المغايرُ أو المماثلُ أكثرَ من شخصٍ واحدٍ كانت نكرةً، نحو: (مررتُ برجلٍ مثلكُ، وغيرِكُ، وشبهكُ)، ف (مثلكُ، وشبهكُ، وغيرِكُ) لا ينحصرُ كثيرًا. وإن كان المغايرُ أو المماثلُ أو المشابهُ واحدًا، كان معرفةً، نحو: (السَّاكُنُ غيرُ المتحرِّكِ) ف (غيرُ المتحرِّكِ) شيءٌ واحدٌ هو والسَّاكُنُ. (11)
وذهب الاسترابادي إلى أنَّ هذه الأسماء لم تتعرَّفُ؛ لأنَّ مغايرةَ المخاطبِ ليست صفةً تخصُّ ذاتًا دون أخرى، إذ كلُّ ما في الوجود إلا ذاته موصوفٌ بهذه الصَّفة، فمماثلةٌ زيدٍ لا تخصُّ ذاتًا، و (مثلكُ) أخصُّ من (غيرِكُ)، لكنَّ المثليَّةَ يمكنُ أن تكون من وجوهٍ، من الطُولِ والقصرِ والشَّبابِ والشَّيبِ والسَّوادِ والعِلْمِ، وغير ذلك ممَّا لا يحصى. (12)

- 85 1_ ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص 16
2_ الاسترابادي ، رضي الدين ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 16
3_ ينظر : الصبان ، حاشية الصَّبَان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشَّواهد للعيني ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية ، ج 1 ، ص 179
86 4_ ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص 16
5_ ينظر : ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث _ القاهرة ، الطبعة العشرون ، 1982م ، ج 2 ، ص 260_257
6_ ينظر : الصبان ، حاشية الصَّبَان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص 179
7_ سورة البقرة ، الآية 221
8_ ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 204_203
9_ ينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 3 ، ص 43
10_ ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجة ، ج 2 ، ص 167
11_ ينظر : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 169
12_ ينظر : الاسترابادي ، رضي الدين ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 210

وزعم المبرّد أنّ الذي منع تعريفها رغم إضافتها إلى المعرفة، أنّها بمعنى اسم الفاعل في معنى الحال والاستقبال، (فـ غيرك) بمعنى (مُغَايِرُكَ)، و(مِثْلُكَ) بمعنى (مُماثِلُكَ)، و(شِبْهُكَ) بمعنى (مُشَابِهُكَ)، فكما أنّ الفاعل لا يتعرّف بالإضافة إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، كذلك ما في معناه. (1) [فإن قال قائل: كيف يكون المثل نكرةً وهو مضاف إلى معرفةٍ. هلا كان كقولك: مررتُ بعبدِ الله أخيك؟ فالجوابُ في ذلك: أنّ الأخرى محظورةٌ، وقولك (مِثْلُكَ) مبهمٌ مطلقٌ. يجوز أن يكون مِثْلُكَ في أنّكما رجلان، أو في أنّكما أسمران، وكذلك كلُّ ما تشابهتما به، فالنقديرُ في ذلك التثوين، كأنه يقول: مررتُ برجلٍ شبيهٍ بك، وبرجلٍ مِثْلِ لَكَ]. (2) وهذا ما اختاره أبو حيان أيضاً. (3)

ـ التّكثيرُ عند البلاغيين:

تناول البلاغيون مفهوم التّكثير في دراستهم التّركيب الإسناديّ (المسند إليه والمسند)، منطلقين من مجموعة القواعد والنّوابت التي أقرّها النّحويون من قبلهم، لاسيّما تلك النّوابت المتعلّقة بالتّركيب الإسناديّ الاسميّ، والتي شكّل التّعريف والتّكثير جوهرها.

[فأصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنك لو قلت: (رجلٌ قائمٌ) لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستكر أن يكون رجلاً قائماً في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تنزل المخاطب منزلتك فيما تعلم، فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبر النكرة]. (4)

وانطلاقاً من هذا المبدأ وغيره حاول البلاغيون نقصي الأغراض البلاغية والمقاصد الجمالية المنبثقة عن تكثير أحد ركني التّركيب الإسناديّ.

الدّلالة البلاغية لتكثير المسند إليه:

الأصل في المسند إليه ـ كما أسلفنا سابقاً ـ أن يكون معرفةً، إلّا أنّه يخرج عن حقيقة هذا الأصل، فيأتي نكرةً لمعانٍ وأغراض بلاغية لا يمكن للتّعريف تأديتها، ومنها:

1_ الأفراد: (5) ويُقصد به كون المقصود بالحكم فرداً معيّن من الأفراد التي يصدق عليها مفهوم الاسم النكرة سواء أكان واحداً، كما في قوله تعالى: ((وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ)) (6) فالمقصود بـ (رجلٍ) فرداً من أشخاص

1_ ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 169

2_ المبرّد، المقتضب، ج 4، ص 287_286

3_ أبو حيان، النّحويّ الأندلسيّ الغرناطيّ، النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، الطبعة الأولى، 1985م، ص 118

4_ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 85

5_ ينظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2000م، ص 286

6_ سورة يس، آية 20

الرَّجَالُ. (1) أو مثني، نحو: جاعني رجالان، أي فردٌ ممَّا يصدق عليه مفهوم المثني، وهو اثنان. أو جمعاً،

نحو: جاعني رجالاً، أي فردٌ ممَّا يصدق عليه مفهوم الجمع، وهو جماعة. (2)

2_ النُّوعِيَّةُ: (3) إذ يُنكَّرُ المسند إليه للدلالة على نوع معيَّن من أنواع اسم الجنس، وقد مثلَ القزويني لذلك

بقوله تعالى: ((خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)) (4) فالغشاوة نوعٌ من الأغشية غير ما يتعارفه النَّاسُ وهو غطاءُ النَّعَامِي عن آيات الله. (5) وهذا ما ذهب إليه الرَّمْخَشْرِي أيضاً. (6)

ويرى المغربيُّ أنَّ التَّوْبِينِ فِي (غِشَاوَةٌ) أَنَسَبُ لِلتَّعْظِيمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانٍ بَعْدَ حَالِهِمْ عَنِ الْإِيمَانِ، مَعَ إِمْكَانِيَّةِ كَوْنِهِ

لِلنُّوعِيَّةِ. وهذا المعنى وغيره إنَّما يَنْضَحُ بِمَعُونَةِ السِّيَاقِ وَقِرَائِنِ الْأَحْوَالِ. (7)

3_ التَّعْظِيمُ وَالتَّحْقِيرُ: (8) يُنكَّرُ المسند إليه ليدلُّ على ارتفاع شأن مدلوله وعظمة مقداره، أو لدنو شأنه وتحقير

معناه، ويستشهد البلاغيون بقول الشاعر: (9)

لَهُ حَاجِبٌ عَنِ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنِ طَالِبِ الْعُزْفِ حَاجِبٌ

فالشاعر يصف ممدوحه بأنَّ له مانعاً عظيماً يردعه عن كلِّ فعلٍ قبيحٍ، ويدعوه إلى فعل الخير، وهو (النَّفْسِ)،

وينفي عنه أيَّ حاجبٍ مغايرٍ يمنعه من تقديم يد العون والمعروف لمن يطلبه منه، فتتكرر الحاجب الثاني المنفي أكَّد

معاني التَّنْكِيرِ _ العظمة، وارتفاعُ الشَّانِ، والسُّمُو _ فِي الْحَاجِبِ الْأَوَّلِ. ومثله قول الشاعر: (10)

وَلِلَّهِ مَنِّي جَانِبٌ لَا أُضِيعُهُ وَلِلَّهِ مَنِّي وَالْخَلَاعَةَ جَانِبٌ

إذ نكَّرَ الشاعر لفظة (جانبٌ) فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ تعظيماً لمحافظةه على أوقات طاعة الله وتأدية حقوقه عليه،

وَفِي الشَّطْرِ الثَّانِيِ تحقيراً لأوقات اللهو واللعب التي قد تشغله عن الله، وتبعده عن طاعته .

1_ ينظر: القزويني، الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، الإيضاح في علوم البلاغة،

وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2003م، ص 49

2_ ينظر: الدسوقي، شروح التلخيص - شرح الدسوقي على حاشية السعد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج 1، ص 347

3_ ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 286-287

4_ سورة البقرة، آية 7

5_ ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 49

6_ ينظر: الرَّمْخَشْرِي، أبو القاسم جار الله بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق

وإدارة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة

البيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1998م، ج 1، ص 164

7_ ينظر: المغربي، ابن يعقوب، شروح التلخيص - مواهب الفتح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج 1، ص 348-349

8_ ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 289

9_ البيت من الطويل، وهو لابن أبي السمط مروان بن أبي حفصة في (الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني،

ص 50)

10_ البيت بلا نسبة في (السبكي، بهاء الدين، شروح التلخيص - عروس الأفراح -)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،

ص 350

وقد ذهب السكّاكِيُّ إلى أن تتكبير (غشاوة) في قوله تعالى: ((وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)) (1)، للدلالة على هولها وعظمتها، مخالفاً بذلك مَنْ سَبَقَهُ (الرّمخشري)، وَمَنْ لَحَقَهُ (القزويني) (2)

4_ التّكثِيرُ والتّقليلُ: (3) نفيد النّكْرَةُ التّكثِيرُ والتّقليلُ؛ لأنّها تدلُّ على شائعٍ متعدّدٍ في جنسه قد يكون قليلاً، وقد يكون كثيراً، ولهذا اختصّت (رَبُّ) بالدخول عليها، فهي نفيد التّقليلِ والتّكثِيرِ، بخلاف المعرفة التي لا يصحُّ تقليلها ولا تكثيرها، فلم يحسن دخول (رَبُّ) عليها. (4) ووجهُ دلالة النّكْرَةُ على هذين الضّدّين أنّ الشّيء قد لا يُعرف ولا يُحاط به لكثرتِه، وقد لا يُدرك كُنْهَهُ ولا يُلتفت إليه لقلّته.

ومن أمثلة التّكثِيرِ، قولهم: إنّ له لإبلا، وإنّ له لغنما، أي إبلاً وغنماً كثيرةً. وإنّما دلّ التّكثِيرُ على الكثرة هنا_ خلافاً لأصل النّكْرَةُ (الإفراد) إذ يُشعر التّكثِيرُ في هذا المقام بعدم إحاطة المنكّر لكثرتِه. (5) ويرى البابرتي أنّ التّكثِيرُ قد يكون من (إنّ)، لأنّ العرب تقول: إنّك لتصوم، أي تصوم كثيراً، ولو قلت: له إبّل لم يفهم معنى الكثرة. (6) ومنه أيضاً، قوله تعالى: ((قَالُوا إِنْ لَنَا لِأَجْرٍ إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ)) (7) فقد جاء التّكثِيرُ في (أجراً) للتّكثِيرِ، أي أجراً كثيراً، كما قال الرّمخشري. (8)

ومن أمثلة التّقليلِ، قوله تعالى: ((وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِينَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرَ)) (9) فأی شيءٍ من رضوان الله هو أكبرُ من كلّ ما سبق (الجَنّاتِ والمساکن الطيّبة)؛ لأنّ رضاه عزّ وجلّ سببُ السّعادة والهناء بهذه النّعم، خلافاً لسخطه الذي ينغصّ العيش ويكدرّ النّفس مهما عظمت النّعم. (10) [فالتّكثِيرُ باعتبار الكميات والمقادير، تحقيقاً كما في الإبل، أو تقديراً كما في الرّضوان]. (11)

-
- 1_ سورة البقرة ، آية 7
- 2_ ينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 289
- 3_ ينظر : القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 50
- 4_ الكوفي ، البيان في شرح اللع ، ص 319_ 320
- 5_ ينظر: شروح التلخيص _ مواهب الفتح لابن يعقوب المغربي ، ج 1 ، ص 350
- 6_ ينظر : البابرتي ، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد ، شرح التلخيص ، تحقيق : د. محمد مصطفى رمضان صوفية ، المنشأة العامة ، طرابلس _ ليبيا ، الطبعة الأولى ، 1983م ، ص 218
- 7_ سورة الأعراف ، آية 113
- 8_ ينظر : الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج 2 ، ص 131
- 9_ سورة التوبة ، آية 72
- 10_ ينظر : القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 50
- 11_ المفتي ، الحسن بن عثمان بن الحسين ، خلاصة المعاني ، تحقيق : د. عبد القادر حسين ، الناشر: العرب ، المملكة العربية السعودية المفتي ، ص 167

5_ التَّجَاهُلُ: (1) حيث يُنكَرُ المسند إليه للدلالة على أَنَّ المتكلم لا يَعْرِفُ إِلَّا ذلك القدر عن المُنكَرِ _ حقيقةً أو ادِّعاءً_ بقصد التَّجاهل والاستهزاء والنَّهكم. ومنه في غير المسند إليه، قوله تعالى: ((وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَعَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ)) (2) فالله عزَّ وجلَّ يحكي ما قاله الكفَّار في حقِّ النَّبِيِّ الكَرِيمِ، وقد جيء بلفظة (رَجُلٍ) نكرةً تهاهلاً لصورته، وتقادياً لتسميته، في محاولةٍ للإيحاء بعدم معرفة هؤلاء الكفَّار منه إِلَّا أَنَّهُ رَجُلٌ، على الرَّغم من شهرته، وسطوع اسمه بينهم كالشَّمْسِ.

6_ أن يَمْنَعِ التَّعْرِيفَ مانِعٌ: (3) إذ يكون المقامُ مقامَ تعريفٍ، ولكن يُنكَرُ لعلَّةٍ من العلل، كقول الشاعر: (4)

إِذَا سَمَّيْتُ مُهَنْدَهُ يَمِينٌ لَطُولِ الحَمْلِ بَدَلَهُ شِمَالًا

حيث جاء تنكير (يَمِينٌ) خروجاً عن مقتضى الظَّاهر في البيت، وهو التَّعْرِيفُ بالإضافة (يمينه)، وذلك خشية التَّصريح بنسبة السَّامة للممدوح.

7_ النَّكَارَةُ وَالتَّابِيسُ: (5) ويكون من أجل الإخفاء على السَّامع، رغبةً في ألاَّ يعرفه، أو خوفاً من المقصود، نحو: قولك لأحدكم: (قال لي قائلٌ: إِنَّكَ جَبَانٌ)، فالتنكير في لفظه (قائلٌ) أوحى بعدم رغبتك في عدم ذكر اسم القائل، وإخفائه عن السامع.

الأغراضُ البلاغِيَّةُ لتنكير المُسند:

الأصلُ في المسند أن يكون نكرةً، كما أجمع النُّحاة والبلاغيُّون، ولكنَّ هذا التَّكْبِيرُ يحمل في طَيَّاتِهِ أغراضاً بلاغِيَّةً أجمالها الباحث بالآتي:

1_ حكايةُ المُنكَرِ: (6) والقصدُ بالحكاية هنا، أن ينقلَ المُتَكَلِّمُ كلامَ غيره مع إيفائه على حاله، فينقلُ النَّكْرَةَ على صورتها، مع علمه بجهة التَّعْرِيفِ، كأن يقول لك قائلٌ: عندي رجلٌ، فتقول تصديقاً له: الذي عندك رجلٌ، وإن كنت تعلم أَنَّهُ زيدٌ.

2_ تركُ التَّخصيصِ: (7) وذلك إذا أراد المُتَكَلِّمُ أن ينفِي العهد والحصر عن المسند للمسند إليه، فقولك: زيدٌ كاتبٌ وعمرو شاعرٌ، يُراد به التَّعميمُ والإخبار فقط، دون حصر الكتابة في زيد، أو الشعر في عمرو، ولا كون أحدهما معهوداً. أمَّا إذا أُريدَ الحصر والعهد فلا بدَّ من التَّعْرِيفِ، كقولك: (محمَّدٌ المنطلقُ، وأخوك زيدٌ). وأعتريضُ بأنَّ هذا الأمرَ (تركُ التَّخصيصِ) قد يتحقَّقُ مع التَّعْرِيفِ، كما في قول الخنساء: (8)

إِذَا قُبِحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بكَاءَكَ الحَسَنَ الجميلاً

1_ ينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 287

2_ سورة سبأ ، آية 7

3_ ينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 288

4_ شمس الدين ، أحمد ، سقط الزند لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي ، دار الكتب العلمية _ بيروت ، الطبعة الأولى ، 1990م ، ص 85

5_ ينظر : الشربيني ، عبد الرحمن ، فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح ، مطبعة والده عباس الأول ، الطبعة

الأولى ، 1906م ، ج 2 ، ص 324

6_ ينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 310

7_ ينظر : مفتاح العلوم ، السكاكي ، ص 314

8_ الخنساء ، تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السُّلمِيَّة ، ديوان الخنساء ، شرح وتحقيق : عبد السلام الحوفي ، دار

الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1985م ، ص 85

وأجيب بأنه لا يُشترط اختصاصُ التُّكْتةِ بما هي له، ولا يجب انعكاسُها، بحيث إذا عُدِمَ ما كان مُسبِّباً لها انعدمت، فحصولُ عدمِ الحصرِ والعهدِ جائزٌ مع التَّنْكِيرِ والتَّعْرِيفِ، وإن كان في التَّعْرِيفِ على خلافِ الأصلِ. (1) فالخنساءُ لم تردَّ قصرُ حُسْنِ البكاءِ، وجمالِهِ على جنسِ البكاءِ، وإنما أرادت إثباته لقتيلها، وإخراجَهُ من جنسِ بكاءِ غيره من القتلى، أي من حيث حسنه الظَّاهر الذي لا يخفى على أحدٍ.

3_ التَّفْخِيمِ والتَّحْقِيرِ: (2) يُنْكَرُ المسندُ ليدلُّ على ارتفاعِ شأنِ مدلوله وعظمةِ مقداره، أو دنوِّ شأنه وتحقيره وانحطاطه. ومن أمثلة التَّفْخِيمِ، قوله تعالى: ((ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)) (3) أي هُدًى لا يُبلِّغُ كُنْهَهُ. ومن أمثلة التَّحْقِيرِ، قولهم: ما زيدٌ شيئاً، أو ما زيدٌ بشيءٍ، أي يُعْتَدُّ به. وقيل: إنَّ التَّحْقِيرِ في هذا المثال لم يُستفد من التَّنْكِيرِ، وإنما من نفي الشَّيْئَةِ. (4)

الاستنتاجات والتوصيات:

ممَّا تقدَّم نستنتج الآتي:

- 1_ اضطرابُ النُّحَاةِ، وتباينُ آرائهم في تحديد مفهوم النُّكْرَةِ دون الوصول إلى حدِّ جامعٍ مانعٍ لها، وذلك نتيجةً لاعتمادهم على الشُّكْلِ دون المعنى والقرائن السِّيَاقِيَّةِ، على الرِّغْمِ من أهمِّيَّتِها في تحديد الاسمِ النُّكْرَةِ، وتمييزه عن الاسمِ المعرفةِ.
- 2_ عدمُ قبولِ بعضِ النُّكْرَاتِ للعلامات التي وضعها النُّحَاةِ في تحديد النُّكْرَةِ، ف (الألف واللام) قد تدخل على المعارف، نحو: (عَبَّاسٌ، وفضلٌ)، وهناك بعضُ النُّكْرَاتِ التي لا تقبل هذه الأداة، نحو: (مَنْ، وما) الاستفهاميتين، و (أين، ومتى، وكيف، وعَرِيبٌ، وديَّارٌ)
- 3_ دخولُ (رُبُّ) على بعضِ الأسماءِ المعارفِ، واضطرارُ النُّحَاةِ إلى تأويلها بالنُّكْرَةِ.
- 4_ دخولُ النُّثْوِينِ على بعضِ الأعلامِ، وذلك لمضارعةِ ألفاظها بالنُّكْرَاتِ، أو لدخولِ معنى التَّنْكِيرِ عليها في حالِ إضافتها، أو تشبيتها وجمعها، أو للمحِ الأصلِ فيها؛ لأنَّها كثيراً ما تكون منقولةً عن صفاتٍ، نحو: (حسنٌ، وعبَّاسٌ).
- 5_ إنَّ تنكيرَ المسندِ لغرضِ (تركِ التَّخْصِيصِ) إذا ما أراد المُتَكَلِّمُ نفي العهدِ أو الحصرِ عن المسندِ للمسندِ إليه، نحو: (زيدٌ كاتبٌ، وعمرو شاعرٌ) لا يكون إلا بالنُّكْرَةِ، وإذا ما أُريدَ التَّخْصِيصُ فلا بدَّ من المعرفةِ، نحو: (محمَّدٌ المنطلقُ، وأخوك زيدٌ).

1_ ينظر: الدسوقي، شروح التلخيص - شرح الدسوقي على حاشية السعد، ج 2، ص 91

2_ ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 314

3_ سورة البقرة، الآية 2

4_ ينظر: ابن يعقوب المغربي، شروح التلخيص - مواهب الفتاح، ج 2، ص 92

المصادر والمراجع :

_ القرآن الكريم

- 1_ ابن الأثير ، المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ، *البدیع في علم العربيّة* ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى _ مكة المكرمة ، 1420هـ
- 2_ الاسترلابي ، رضي الدين ، *شرح الكافية لابن الحاجب* ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس _ بنغازي ، الطبعة الثانية ، 1996م
- 3_ الأتباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، *أسرار العربيّة* ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- 4_ الإيجي ، عضد الدين ، *الفوائد الغياثية في علوم البلاغة* ، دراسة وتحقيق وتعليق: د. عاشق حسين ، دار الكتاب المصري _ القاهرة ، دار الكتاب اللبناني _ بيروت ، الطبعة الأولى ، 1991م
- 5_ البابرّي ، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد ، *شرح التلخيص* ، تحقيق : د. محمد مصطفى رمضان صوفية ، المنشأة العامة ، طرابلس _ ليبيا ، الطبعة الأولى ، 1983م
- 6_ ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، *الخصائص* ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .
- 7_ ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، *اللمع في العربيّة* ، تحقيق: سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي ، عمان _ 1988م
- 8_ ابن الحسن ، تقي الدين إبراهيم ، *الصفوة الصافية في شرح الدرّة الألفية* ، تحقيق : د. محسن بن سالم العميري ، نشر : جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، 1420هـ
- 9_ أبو حيّان ، النحويّ الأندلسيّ الغرناطيّ ، *النكت الحسان في شرح غاية الإحسان* ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1985م
- 10_ الخنساء ، تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السُّلمية ، *ديوان الخنساء* ، شرح وتحقيق : عبد السلام الحوفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1985م
- 11_ الدسوقي ، *شروح التلخيص _ شرح الدسوقي على حاشية السعد* ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان .
- 12_ ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشجبي السبتي ، *البيسط في شرح جمل الزجاجي* ، تحقيق : د. عياد بن عيد الثبتي ، دار العرب الإسلامي ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1986م
- 13_ الزمخشري ، أبو القاسم جار الله بن عمر ، *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* ، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود_ الشيخ: علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه: د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، 1998م
- 14_ ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ، *الأصول في النَّحو* ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة _ بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1996م
- 15_ السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي ، *مفتاح العلوم* ، تحقيق : د. عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ، 2000م
- 16_ سيوييه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، *الكتاب* ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل _ بيروت ، الطبعة الأولى .

- 17_ السبوطي ، جلال الدين ، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1992م
- 18_ الشربيني ، عبد الرحمن ، *فيض الفتح على حواشي شرح تلخيص المفتاح* ، مطبعة والده عباس الأول ، الطبعة الأولى ، 1323هـ _ 1905م
- 19_ الصبان ، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعيني ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية .
- 20_ ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي ، *شرح جمل الزجاجة* ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار ، إشراف : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998م
- 21_ ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* ، ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث _ القاهرة ، الطبعة العشرون ، 1982م
- 22_ العكبري ، أبو البقاء ، *المُتَّبَع في شرح اللمع* ، تحقيق : د. عبد الحميد الزوي ، جامعة قاريونس _ بنغازي، الطبعة الأولى ، 1994م
- 23_ العلوي ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، *الطرارز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز* ، صحّحه ونقّحه وهدّبه: سيد بن علي المرصفي ، مطبعة المقتطف بمصر ، 1914م
- 24_ الفراهيدي، أبو عبد الرحمن بن أحمد ، *كتاب العين* ، تحقيق: د. مهدي المخزومي _ د. إبراهيم السامرائي
- 25_ ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، *تلقيّن المتعلم من النحو* ، رسالة ماجستير ، تحقيق ودراسة : محمد سلامة الله محمد هداية الله ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1982م
- 26_ القزويني ، الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد ، *الإيضاح في علوم البلاغة* ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ، 2003م
- 27_ الكوفي ، الشريف عمر بن إبراهيم ، *البيان في شرح اللمع لابن جني* ، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية ، دار عمار للنشر _ عمان ، الطبعة الأولى ، 2002 م
- 28_ ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي ، *شرح التّسهيل* ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد _ د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1990م
- 29_ المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، *المقتضب* ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، الطبعة الثالثة _ 1994م
- 30_ المرادي ، الحسن بن قاسم ، *الجنى الداني في حروف المعاني* ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، أ. محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1992م
- 31_ مصطفى ، إبراهيم ، *إحياء النّحو* ، القاهرة _ الطبعة الثانية ، 1413هـ _ 1992م
- 32_ مطلوب ، أحمد ، *معجم المصطلحات البلاغية وتطورها* ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1406هـ _ 1986م .
- 33_ المعريّ ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان ، *سقط الزند* ، شرح: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية _ بيروت ، الطبعة الأولى ، 1990م

- 34_ المغربي ، ابن يعقوب ، شرح التَّلْخِيسِ _ مواهب الفتاح ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان .
- 35_ المفتي ، الحسن بن عثمان بن الحسين ، خلاصة المعاني ، تحقيق : د. عبد القادر حسين ، الناشر : العرب ، المملكة العربية السعودية المفتي .
- 36_ ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بالقاهرة .
- 37_ ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية _ بيروت ، الطبعة الأولى ، 1994م
- 38_ ابن يعيش ، موفق الدين بن علي النحوي ، شرح المفصل ، عنيت بطبعه ونشره : إدارة المطبعة المنيرية _ مصر